

Distr.: General
28 February 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨)

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٩٢ (٢٠١٧) الذي مدد بموجبه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨، ووفقا لقرارات سابقة طلب المجلس إليَّ فيها أن أقدم كل ٩٠ يوما تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير التطورات السياسية والأمنية التي شهدتها الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، والحالة الإنسانية، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة. ويقدم التقرير أيضا استعراضا للتقدم الذي أحرزته الأطراف في وقف الأعمال القتالية والعودة إلى مسار الحوار وتحقيق الشمولية على صعيد المشاركة في الحكومة.

ثانيا - التطورات السياسية والاقتصادية

٢ - شهدت الفترة قيد الاستعراض إحياء العملية السياسية بعقد دورتين لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتوقيع الاتفاق المتعلق بوقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، داخل جنوب السودان، تواصل الحوار الوطني الذي افتتحته الحكومة في أيار/مايو ٢٠١٧ بإجراء مشاورات شعبية إضافية. وظل الاقتصاد راكدا، مع بعض الدلائل على إجراء تحسينات في القطاعين العام والخاص تدعو الحاجة إليها للتخفيف من حدة الفقر المزمن والمشقة اللذين يؤثران في أغلبية سكان جنوب السودان.

منتدى تنشيط اتفاق السلام

٣ - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بيانا في الفترة التي سبقت الدورة الأولى لمنتدى التنشيط التابع للهيئة، أقر فيه تقرير المبعوث الخاص للهيئة إلى جنوب السودان، إسماعيل وايس، عن المشاورات التي أجراها قبل انعقاد المنتدى مع أصحاب المصلحة في جنوب السودان. وقد أوجز تقرير المبعوث الخاص للهيئة الخيارات الممكنة لمعالجة المسائل الخلافية، مثل ترتيبات الحكومة الانتقالية، وإعادة الهيكلة الإدارية للولايات، والسلطة التشريعية. وفي ١٧ كانون الأول/





ديسمبر، أعادت الحكومة الإعراب عن رأيها بضرورة ألا يكون المنتدى عملية إعادة تفاوض على اتفاق السلام لعام ٢٠١٥. وفي نشرة صحفية صدرت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، كرر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الإعراب عن رأيه بأن اتفاق السلام انهار في أعقاب الأحداث التي وقعت في جوبا في تموز/يوليه ٢٠١٦.

٤ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، افتتح مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المنتدى، وحث الأطراف على الالتزام بإسكات دوي المدافع على الفور من خلال الاتفاق على وقف للأعمال القتالية. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر، في أديس أبابا، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المرحلة الأولى من المنتدى الرفيع المستوى المعني بتنشيط اتفاق آب/أغسطس ٢٠١٥ المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان (المشار إليه فيما يلي باتفاق السلام). وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وقع ١٤ طرفا الاتفاق المتعلق بوقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، مع توقيع ممثلي أصحاب المصلحة في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية للتنمية والاتحاد الأفريقي كجهات ضامنة، ووسطاء الهيئة والشركاء الدوليين كشهود. وشملت الأطراف الموقعة كلا من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، و ”المحتجزين السابقين“ من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وجبهة الخلاص الوطني، و ١٠ حركات وأحزاب معارضة أخرى.

٥ - ومنذ أن دخل اتفاق وقف الأعمال القتالية الجديد حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، تعرض لعدد من الانتهاكات المثبتة والمزعومة. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أبلغت آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم أن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودة جنوب موندري انتهكت الاتفاق بأعمال نفذتها في الفترة بين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وأن قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار انتهكت الاتفاق بأعمال نفذتها في كوج في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ويستمر ورود تقارير عن ارتكاب انتهاكات مزعومة حتى وقت إعداد هذا التقرير، مما يشير إلى أن الأطراف الرئيسية لا تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق. وفي الوقت نفسه، تقدم الأطراف أنفسها ادعاءات وادعاءات مقابلة بارتكاب انتهاكات مزعومة، مما يضيف مزيدا من الضغط على أفرقة الرصد والتحقق التابعة للآلية للتحقق من الانتهاكات المبلغ عنها.

٦ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، قمت ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بإصدار بيان مشترك أدنّا فيه انتهاكات اتفاق وقف الأعمال القتالية وأعربنا عن رأينا الثابت بأنه يجب أن تكون هناك عواقب على الأطراف التي تنتهك الاتفاق. وبالمثل، أصدرت المجموعة الثلاثية المؤلفة من النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة بيانا في ١٢ كانون الثاني/يناير أدانت فيه النمط المستمر للانتهاكات وأعربت عن استعدادها لمحاسبة المسؤولين وفرض تدابير على الأطراف التي انتهكت الاتفاق. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، طلب مجلس وزراء الهيئة إلى جميع الأطراف إجراء تحقيق بشأن الانتهاكات وحالات العنف الجنسي والجنساني، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، وتحديد الأفراد المسؤولين، والإبلاغ عن نتائج التحقيقات في غضون شهر واحد. وأعرب عن القلق إزاء المسألة في بيان أصدره الاتحاد الأوروبي في ٢٦ كانون الثاني/يناير وفي بيان آخر أصدرته المجموعة الثلاثية في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أدان الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم

المتحدة بصورة مشتركة انتهاكات اتفاق وقف الأعمال القتالية ودعوا إلى المساءلة عنها، ورفضوا التهديدات الموجهة نحو آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وفي اليوم نفسه، أصدر مجلس وزراء الهيئة بيانا أقر فيه تقارير الآلية عن الانتهاكات المثبتة وأكد من جديد التزامه باتخاذ إجراءات مناسبة، بما في ذلك جزاءات محددة الأهداف، ضد الجهات التي تنتهك الاتفاق.

٧ - وبدأت الدورة الثانية للمنتدى في أديس أبابا في ٥ شباط/فبراير، بمشاركة من جميع الأطراف ومجموعات أصحاب المصلحة في جنوب السودان. وركّزت المناقشات على التدابير الرامية إلى تنشيط الفصل الأول (المتعلق بحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية) والفصل الثاني (المتعلق بوقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية) من اتفاق السلام. واختتمت الدورة الثانية للمنتدى في ١٦ شباط/فبراير بإحراز تقدم محدود صوب تحقيق الأهداف التي حددتها وساطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعدم الاتفاق على موعد للمرحلة التالية. بيد أن الأطراف في جنوب السودان أصدرت بيانات أكدت فيها مجددا التزامها بالعملية ووقعت بالأحرف الأولى المواد المنقحة في الفصلين الأول والثاني، التي توصلت إلى توافق آراء بشأنها. وقبل بدء المنتدى، دعا ائتلاف يضم ٤٤ منظمة نسائية إلى زيادة شاملة في مشاركة المرأة في عمليات السلام وفي المناصب القيادية في الحكم والأمن في جنوب السودان.

التطورات السياسية على الصعيد الوطني

٨ - على الرغم من جهود التنشيط الجارية، كان التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ محدودا. وفي ورقة موقف مقدمة إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ذكرت الحكومة أن تنفيذ اتفاق السلام هو ”عمل جار“ وأن أوجه القصور في التنفيذ في الوقت المناسب هي أساسا ”بسبب نقص التمويل“. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أفادت اللجنة الوطنية لتعديل الدستور أنها تنظر في التقارير المقدمة من الأحزاب السياسية والجهات الأخرى بشأن حزبين سياسيين ومشاريع القوانين الانتخابية. ولا يزال يتعين عرض مشروع القانون الذي يحدد التعديلات المطلوبة لمواءمة الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١ مع اتفاق السلام على البرلمان للتصديق عليه.

٩ - وتواصلت المرحلة دون الوطنية من الحوار الوطني، بما في ذلك الجهود المبذولة للتشاور مع مجموعات المشردين داخلياً واللاجئين. وخلال النصف الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، اختتمت المشاورات في ولايتي شمال بحر الغزال وأعالي النيل، بما في ذلك مشاورة واحدة أجريت في موقع لحماية المدنيين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، أجريت مشاورات عامة مع اللاجئين من جنوب السودان في أوغندا وكينيا. وخلال كانون الأول/ديسمبر، اختتمت اللجان الفرعية المشاورات في ولاية وسط الاستوائية، ومنطقة أبيي الإدارية، وولاية غرب بحر الغزال. وبدأت اللجان الفرعية المشاورات في ولايات شرق الاستوائية والبحيرات وغرب الاستوائية وفي مقاطعة بيبور في كانون الأول/ديسمبر وفي ولاية واراب في أوائل كانون الثاني/يناير. واستمرت المشاورات في جوبا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر مع المجتمع المدني، والجماعات الشبابية، وشيوخ المجتمعات المحلية، والزعماء الدينيين، والأكاديميين والبرلمانيين.

١٠ - وبصفة عامة، يبدو أن الكثير من مشاورات اللجان الفرعية كان مفتوحا نسبيا مع مشاركة محلية تمثيلية واسعة النطاق. غير أن القيود السياسية والمالية واللوجستية والقيود المفروضة على الوصول حدّت من وصول المشاورات إلى المواقع التي تسيطر عليها الحكومة عموما. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أقامت

أمانة الحوار الوطني اجتماع مائدة مستديرة في جوبا بشأن موضوع حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وتهيئة بيئة مؤاتية للحوار.

١١ - وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد اجتماع للجناح الحاكم في الحركة الشعبية لتحرير السودان و ''المحتجزين السابقين'' من الحركة الشعبية لتحرير السودان في القاهرة برعاية رئيسي مصر وأوغندا. وصدر عن الاجتماع إعلان جديد بشأن إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، وصدر عن اجتماع آخر عقد في عنتيبي، أوغندا، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر خطة تنفيذ لإعادة التوحيد. وكان قد وقع اتفاق لإعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان لأول مرة في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٢ - وفي أواخر كانون الثاني/يناير ومنتصف شباط/فبراير ٢٠١٨، أقال الرئيس، سلفا كير، الحكام في تركاكا، والبحيرات الشرقية، ولاتجور، وبوما، نهر ياي، وتونج وعين حكاما جددا بدلا منهم، ليصل بذلك عدد الحكام المستبدلين إلى أكثر من ١٤ حاكما منذ صدور المرسوم الرئاسي المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ الذي أنشئ به نظام مؤلف من ٣٢ ولاية. وفي ١٦ شباط/فبراير، أصدر الرئيس مرسوما بتغيير حاكمي نهر ياي وتونج. وفي أواخر كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير، عيّن الرئيس أيضا نائبين جديدين لوزيري العمل والإعلام. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، عين الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار حاكمين جديدين لولايتي وسط الاستوائية وواو.

١٣ - وفي ٢ شباط/فبراير، أعلنت وزارة خارجية الولايات المتحدة عن فرض قيود على تصدير المواد والخدمات الدفاعية إلى جنوب السودان. ونظمت احتجاجات مؤيدة ومعارضة لحظر توريد الأسلحة في جميع أنحاء البلد. وفي ٢ شباط/فبراير أيضا، أضاف الاتحاد الأوروبي رئيس الأركان السابق للجيش الشعبي لتحرير السودان، بول مالونغ، والرئيس المساعد السابق لقوات الدفاع التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، مالك روبن رياك، ووزير الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، مايكل ماكوي لوث، إلى قائمة الأفراد الخاضعين إلى حظر السفر وتجميد الأصول.

التطورات الاقتصادية

١٤ - ظل الاقتصاد راكدا، مع بعض الدلائل على الاستقرار واحتمال ضئيل لتحقيق انتعاش مستدام. واستمر انخفاض قيمة جنيه جنوب السودان، حيث انخفضت قيمته مقابل دولار الولايات المتحدة من متوسط قدره ١٧٥ جنيه لكل دولار في تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٣٠ جنيه لكل دولار في شباط/فبراير. وتباطأ تضخم أسعار الاستهلاك بصورة طفيفة، لكنه ظل يقدر بنسبة ١١٨ في المائة في عام ٢٠١٧، وفقا لمكتب الإحصاءات الوطني لجنوب السودان. ونتيجة لذلك، واجهت عامة الناس زيادات كبيرة في أسعار السلع الأساسية، والنقل العام والخدمات.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٥ - استمر وقوع اشتباكات عنيفة بمشاركة الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات مسلحة أخرى في جميع أنحاء البلد. وكما هو الحال في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، كانت الحوادث تتركز بصورة خاصة في أجزاء من منطقة أعالي النيل الكبرى والمنطقة الاستوائية الكبرى. وخلال كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، كانت انتهاكات اتفاق وقف الأعمال

القتالية التي تحققت منها آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية منخفضة الحدة في معظمها. بيد أن الانتهاكات المبلغ عنها في شباط/فبراير أشارت إلى تخطيط تقوم به الأطراف لشن هجمات أخرى وإلى زيادة في حدة القتال. وعلاوة على ذلك، لم تمتثل الأطراف امتثالا تاما لأحكام الاتفاق، ولا سيما شروط تعميم الاتفاق على جميع وحداتها في الميدان، والتقيد بمبادئ تجميد القوات في أماكنها والفصل بينها حيثما تكون في مواقع متقاربة، وإبلاغ الآلية بأي تحركات عسكرية مقررة.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٦ - ظلَّت الحالة الأمنية في منطقة أعالي النيل الكبرى غير مستقرة، مع ورود تقارير عن وقوع قتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار. وفي جونقلي، اشتبكت قوات الجانبين في ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في منطقتي واو وموقوك في مقاطعة أيود؛ وظل الجيش الشعبي لتحرير السودان مسيطرا على واو والمناطق المحيطة بها، في حين أن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يتمركز بالقرب من موقوك حسبما أفادت التقارير. وبحسب الادعاءات، هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار بالقرب من يواي في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر وفي قرية وونبيل بالقرب من وات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وابتداء من ٧ كانون الثاني/يناير، قام النائب الأول للرئيس، تابان دينق قاي، بزيارة مدتها أسبوعان إلى مواقع متعددة في جونقلي، بما في ذلك بور، وجالي، وباجوك، وبانياقور، ويواي برفقة مفرزة أمنية كبيرة، بغرض معلن هو التوعية بشأن اتفاق وقف الأعمال القتالية.

١٧ - وظلت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة في مواقع متقاربة في أجزاء من أعالي النيل. واندلعت اشتباكات في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر في ناصر، وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر صُدّت محاولة قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان للتقدم نحو منطقة ميووت التي تسيطر عليها المعارضة في ضواحي باجاك. وتبادلت القوات أيضا إطلاق نيران المدفعية الثقيلة في عطار في ٧ كانون الأول/ديسمبر وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، عندما هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان، بحسب الادعاءات، موقعا لقوات أغولوك التابعة للفريق جونسون أولوني والمنضوية في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في كولا، مقاطعة مانيو.

١٨ - وفي الجزأين الأوسط والجنوبي من ولاية الوحدة، استمرت التوترات بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار. ووفقا لما جاء في تقرير أصدرته آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، استولى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر على ربكواي، جنوب بيه، وأسر نائب المفوض، الذي لا يزال في الأسر لدى المعارضة. وأبلغ أيضا عن وقوع اشتباكات متقطعة في بلدة لير ومقاطعة لير، بما في ذلك قتال عنيف في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في بلدة لير وثونيور، مما تسبب في بعض الأضرار داخل قاعدة العمليات المؤقتة للبعثة في لير. وبرز انعدام الأمن في منطقة ربكونا بعد كمين نصب لشركة إزالة ألغام متعاقدة مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بالقرب من كلجاك في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، ألقى الجيش الشعبي لتحرير السودان باللائمة عنه على المعارضة، التي رفضت الاتهام. وزعم الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار أنه صدّ في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر هجوما للجيش الشعبي لتحرير السودان في بيه، مقاطعة كوج. وأُبلغ عن وقوع

اشـتباكات حول كوج في ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير، بما في ذلك هجوم شـنه الجيش الشـعبي لتحرير السـودان على قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السـودان الموالي لمشـار وأبلغت عنه إحدى وكالات الأمم المتحدة العاملة في بواو، مقاطعة كوج، في ١٢ كانون الثاني/يناير، بالإضـافة إلى اشـتباك مؤكـد في ١٢ كـانون الثـاني/ينـاير في بول، بين كوج وربكواي. وفي ٢ شـباط/فبراير، أفيـد عن وقوع اشـتباكات بين قوات الجيش الشـعبي لتحرير السـودان وقوات الجناح المعارض في الجيش الشـعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في بووه، وميرمير، وبواو، وكوج في مقاطعة كوج، وفي بواو ورير في ١٠ شباط/فبراير.

المنطقة الاستوائية الكبرى

١٩ - ظلت الحالة الأمنية في أجزاء من ولايات الاستوائية متوترة. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ادعت قوات الجناح المعارض في الجيش الشـعبي لتحرير السـودان الموالي لمشـار أنها اشـتبكت مع قوات الجيش الشـعبي لتحرير السـودان التي كانت تتقدم نحو إييري وماقوي. وفي أعقاب عمليات التمشـيط التي قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في بلدة توريت وحولها، سمع إطلاق عدة دفعات من نيران الأسـلحة الصـغيرة وقذيفتين صـاروخيتين في ١٢ كـانون الأول/ديسـمبر، بـالقرب من قـاعـدة البعثة في توريـت. وأنكر الجنـاح المعـارض في الجيش الشـعبي لتحرير السـودان الموالي لمشـار تورطه في الحادث إثر ادعاءات بأن قوات الجيش الشـعبي لتحرير السودان كانت تحاول أسر جنود من المعارضة كانوا يختبئون في توريت. وكانت هناك أيضا تقارير تفيد بأن قوات الجيش الشـعبي لتحرير السـودان والجناح المعارض في الجيش الشـعبي لتحرير السـودان الموالي لمشـار اشـتبكت في نهر لاواتشـي، بين بوجي وباجوك، في مقاطعة ماقوي في ١٩ كانون الثاني/يناير، وفي لومينع في ٥ شباط/فبراير. وفي الوقت نفسه، أبلغ عن نصب كمائن على طرق جوبا - كابويتا، وجوبا - توريت، وكابويتا - توريت، وتوريت - ماقوي، وكابويتا - نغاورو، أدت إلى وقوع عدد من الإصابات بين المدنيين.

٢٠ - وظلت الأجزاء الجنوبية من ولاية وسـط الاسـتوائية غير آمنة، حيث وردت تقارير عن وقوع اشتباكات بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشـار. وفي ١٤ كانون الأول/ديسـمبر، تعرضـت قافلة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسـانية للنهب في موقع بين ليمبي وكويا، بالقرب من بلدة ياي. وأفيد عن وقوع اشـباكات بين قوات الجيش الشـعبي لتحرير السـودان والجناح المعارض في الجيش الشـعبي لتحرير السـودان الموالي لمشـار في لاسـو في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسـمبر؛ وأفادت تقارير أن الجيش الشـعبي لتحرير السـودان سـيطر على وسـط لاسو، في حين كانت المعارضـة متمركزة في المناطق المجاورة. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسـمبر، هاجمت قوات الجيش الشـعبي لتحرير السـودان، حسـب الادعاءات، موقعا تابعا للجناح المعارض في الجيش الشـعبي لتحرير السودان الموالي لمشـار في لوجيلو قرب الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسـمبر، أفادت تقارير عن مقتل مدني وإصـابة أربعة آخرين بجروح عندما فتحت قوات الجيش الشـعبي لتحرير السـودان النار على المدنيين في بلدة ياي، وفقا للتقارير. ووردت أيضـا تقارير عن وقوع اشـتباكات بين قوات الجانبين في بازي وكايا وموروبو في ٣ كانون الثاني/يناير. وادعى قادة المجتمعات المحلية في ياي أن اشـتباكات وقعت في ٤ كانون الثاني/يناير بين قوات الجانبين في منطقة إراغا في مقاطعة موروبو أدت إلى خسائر بين المدنيين. وزعم الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار كذلك أن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان هاجمت في ٩ كانون

الثاني/يناير موقعه في وونالينغ، على بعد ١٢ كيلومترا تقريبا غرب جوبا. غير أن الجيش الشعبي لتحرير السودان رفض تأكيد الحادث.

٢١ - واستمر ورود تقارير عن انعدام الأمن في ولاية وسط الاستوائية. ففي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نُشرت قوات جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في منطقة غوديلي في جوبا لنزع سلاح غاصبي أراض مزعومين، مما أسفر عن مقتل مدنيَّين. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نصب رجال مسلحون كمينا لمركبة مدنية على الطريق إلى ياي بالقرب من قاعدة البعثة في دار الأمم المتحدة في جوبا. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، وردت تقارير عن هجمات تشنها جماعات مسلحة على مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في غوديلي وكابوري، غرب جوبا، وعن حادث إطلاق نار بالقرب من موقع حماية المدنيين التابع للبعثة المجاور لدار الأمم المتحدة.

٢٢ - وفي الأجزاء الشرقية من ولاية غرب الاستوائية، أفيد عن وقوع اشتباكات متقطعة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان، بحسب الادعاءات، مواقع المعارضة بين بلدة موندري وبانغولو، وكذلك في ويرو، شرق لوي، ونيوو، جنوب غرب بلدة موندري، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين. وفي الفترة بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر، شنت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، بحسب الادعاءات، هجمات على مواقع المعارضة في كديبو وبانغولو وقاريا. ومع ذلك، في ١ كانون الأول/ديسمبر، أنكرت الحكومة وقوع أي هجوم للجيش الشعبي لتحرير السودان في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. وأدت عمليات التمشيط التي قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان حول بلدة موندري إلى تشريد مدنيين، في حين كان يتعذر الوصول إلى طرق موندري - بانغولو وموندري - كديبو وموندري - لاكامادي بسبب انعدام الأمن. وأبلغت آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية عن وقوع اشتباك في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر في لانديغوا بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، نجم عن تحرك الجيش الشعبي لتحرير السودان من باري نحو قاريا. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، أفادت مصادر محلية أن انتشارا كثيفا للجيش الشعبي لتحرير السودان لوحظ على طول طريق موندري - بانغولو.

منطقة بحر الغزال الكبرى

٢٣ - كانت الحالة الأمنية في منطقة بحر الغزال الكبرى متوترة أيضاً. وفي غرب بحر الغزال، يدعى أن رجالا مسلحين هاجموا جنودا تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان من نقطة تفتيش برينجي الواقعة على طريق واو - بقارة في ١٥ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، يدعى أن جنودا تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان هاجموا مدنيين بين بوما أقوك وبوما مومو أن جهاز الأمن الوطني قد قام فيما بعد باعتقالهم واحتجازهم. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، يدعى أن قتالا اندلع بين قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار وقوة مشتركة بين حركة العدل والمساواة والجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من قرية يانغوسي، جنوب بلدة راجا. وفي حادث آخر، تعرضت مركبتان مدنيتان لهجوم شنته جماعة مسلحة بالقرب من خور بيردي، جنوب بلدة راجا، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص.

٢٤ - وفي ولاية واراب، بدأت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان عمليات تفتيش من منزل إلى آخر في إطار عملية لنزع سلاح المدنيين. وأفيد أيضا عن ارتفاع مستوى انعدام الأمن بين تونج والبحيرات مع الاشتباه في قيام رجال مسلحين من رمبيك الشمالية بالإغارة لسرقة قطيع من الماشية في مقاطعة وونليت. وفي ولاية البحيرات، في ٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلق رجال مسلحون النار على شاحنتين تابعتين لمتعاقد مع الأمم المتحدة قرب كيويكوك، بيام ميوم، في مقاطعة رمبيك الوسطى.

النزاع القبلي

٢٥ - بمعزل عن النزاع بين الحكومة والمعارضة المسلحة، ظلت التوترات بين القبائل تؤدي إلى أعداد كبيرة من الوفيات بين المدنيين فيما يتعلق بحوادث سرقة الماشية، وأعمال القتل الانتقامية، والمنازعات على الأراضي والموارد الطبيعية. وفي ولاية البحيرات، تواصلت التوترات بين فروع الدينكا أقار، حيث أُفيد عن وقوع اشتباكات دامية في مقاطعة مالك في ٦ كانون الأول/ديسمبر وهجومات مضادة لاحقة على قريتي كيويكوك، بيام ميوم، وكابور - وليامز في ٨ كانون الأول/ديسمبر، مما أسفر عن مقتل ١٢٠ شخصا وجرح ٧٠ آخرين على الأقل. وفي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر، في واراب، هاجم شباب تابعون لثييك الجلوة في بوما بانجاك، في مقاطعة وونليت، مما أسفر عن مقتل ٤٣ شخصا وجرح ٥٣ آخرين على الأقل. وفي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في جونقلي، هاجم شباب تابعون لمورلي مقاطعة دوك بايويل، مما أسفر عن مقتل ٤٠ مدنيا تقريبا واختطاف أكثر من ٥٠ من النساء والأطفال. وفي أعقاب الهجوم، أصدر الرئيس إنذارا نهائيا دعا فيه إلى إعادة المختطفين والماشية المسروقة واستدعى الحكام المحليين. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اشتبكت جماعتان فرعيتان من قبيلة أبيي بالقرب من برياك بشأن الوصول إلى المراعي، مما أسفر عن مقتل ١٧ شخصا وجرح ما لا يقل عن ١٨ آخرين، بحسب الادعاءات.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٦ - لا تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان خطيرة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، تقدر الأمم المتحدة أن عدد المشردين داخليا يبلغ ١,٨ مليون شخص في جنوب السودان، وعدد اللاجئين في البلدان المجاورة يبلغ حوالي ٢,٤ مليون لاجئ - كان ٢ مليون منهم فروا من جنوب السودان أو غادروه منذ اندلاع النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وخلال عام ٢٠١٧، فر نحو ٠٠٠ ٧٠٠ شخص من البلد، وهو ما لا يشكل سوى انخفاض طفيف عن عدد الأشخاص الذين فروا في عام ٢٠١٦ وقدره ٠٠٠ ٧٦٠ شخص. وتبلغ نسبة النساء والأطفال ٨٥ في المائة تقريبا من ضمن أكثر من مليون لاجئ من جنوب السودان في أوغندا وحدها.

٢٧ - ويتفشى انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع. وكان من المتوقع أن تقلل المكاسب المحققة بعد موسم الحصاد في الربع الرابع من عام ٢٠١٧ من عدد الناس الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد. ولكن، من المتوقع أن يؤدي بدء موسم الحصاد الأعجف قبل أوانه المعتاد إلى رفع عدد الأشخاص المصنفين باعتبار أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من ٤,٨ ملايين شخص في أواخر عام ٢٠١٧ إلى ٥,١ ملايين شخص بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٨. ويسود سوء التغذية الحاد، لا سيما بين الأطفال والنساء. ويعاني ما يُقدَّر بنحو ١,١ مليون طفل من سوء التغذية الحاد، بمن فيهم حوالي ٠٠٠ ٢٨٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. وتواجه حاليا رنك،

وولاية أعالي النيل، وتويك، وواراب ومنطقة البقارة الكبرى في واو مستويات حرجة للغاية من سوء التغذية الحاد، في حين تبدي ٣١ مقاطعة في البحيرات، وشمال بحر الغزال، والوحدة، وأجزاء من جونقلي، وغرب بحر الغزال، وشرق الاستوائية، مستويات حرجة.

٢٨ - ولا تزال الاشتباكات المسلحة، وانعدام الأمن، والحوادث المتعلقة بالوصول تعوق إيصال المعونة الإنسانية. وفي عام ٢٠١٧، أبلغت منظمات المعونة الإنسانية عن ١ ١٥٩ من الحوادث المتعلقة بوصول المعونة الإنسانية في جنوب السودان، وهو ما يمثل أكبر عدد من الحوادث المبلغ عنها في سنة تقويمية وزيادة كبيرة عن عدد الحوادث المبلغ عنها في عام ٢٠١٦ وقدره ٩٠٨ حوادث وفي عام ٢٠١٥ وقدره ٩٠٩ حوادث. وخلال عام ٢٠١٧، تسبب ٥٤ حادثا أمنيا في النقل المؤقت لـ ٦١٢ من الموظفين في مجال العمل الإنساني. وعلى الرغم من المفاوضات المكثفة، لا تزال الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تواجه أيضا حالات من منع الوصول عند نقاط التفتيش. وأفاد متعاقدون يعملون في نقل بضائع المعونة الإنسانية عن حوادث ابتزاز على طول طريق جوبا - بانتيو الذي يمتد على مسافة ١ ٠٢٨ كيلومترا، والذي أحصي وجود أكثر من ٦٦ نقطة تفتيش على امتداده. وتستمر هذه الحالة على الرغم من صدور مرسوم رئاسي في تشرين الثاني/نوفمبر يقضي بضمان حرية حركة منظمات المعونة دون عوائق أو عراقيل في البلد.

٢٩ - وعلى الرغم من هذه التحديات، وصلت عمليات المعونة الإنسانية في جنوب السودان إلى حوالي ٥,٤ ملايين شخص في عام ٢٠١٧ مقابل هدف يتمثل في ٦,٢ ملايين شخص قدّر أنهم بحاجة إلى المساعدة. وفي عام ٢٠١٧، تلقى ٥,٤ ملايين شخص المساعدة الغذائية والمساعدة في أسباب المعيشة، وتلقى ٢,٥ مليون شخص مجموعات اللوازم الصحية لحالات الطوارئ، وتمكن ٢,١ مليون شخص من الوصول إلى مصادر المياه المحسنة، وتلقى ١,٩ مليون شخص خدمات الحماية الإنسانية. وقدم العلاج من سوء التغذية لحوالي ٩٠٠ ٠٠٠ شخص، كان من بينهم ١٦٠ ٠٠٠ طفل.

٣٠ - وكانت خطة الاستجابة الإنسانية البالغة قيمتها ١,٦ بليون دولار قد موّلت بنسبة ٧١ في المائة في نهاية عام ٢٠١٧. وتحتاج خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ إلى تمويل قدره ١,٧ بليون دولار لتوفير المساعدة والحماية لنحو ٦ ملايين شخص.

خامسا - تنفيذ المهام التي كُلِّفت بها البعثة

ألف- حماية المدنيين

٣١ - واصلت البعثة اتباع نهج ثلاثي المستويات إزاء مهمة حماية المدنيين التي كلفت بها. وفي إطار المستوى الأول، المتعلق بالحماية من خلال الحوار والمشاركة السياسية، تواصلت البعثة مع الجهات الفاعلة السياسية وسائر الجهات صاحبة المصلحة على أعلى مستوى من خلال المساعي الحميدة لممثلي الخاص. وفي هذه الاتصالات، شدد ممثلي الخاص على مسؤولية الحكومة والأطراف عن حماية المدنيين، واحترام وقف إطلاق النار وكفالة وصول البعثة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من دون عوائق، تمشيا مع اتفاق السلام، واتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والالتزام الشخصي للرئيس. وفي كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلي الخاص أيضا بوزير الداخلية وقيادة جهاز الأمن الوطني للتأكيد على ضرورة زيادة التنسيق بشأن الأمن حول مواقع حماية المدنيين في جوبا في مواجهة

حوادث الإجرام التي وقعت مؤخرا. وفي أماكن أخرى، نظمت البعثة ٣٢ حلقة عمل ونشاط على المستوى دون الوطني بلغ مجموع المشاركين فيها ٤٠٥١ شخصا (١١١٦ امرأة) وتناولت مواضيع تتعلق بالوئام الاجتماعي والمصالحة وإدارة النزاعات. وفي أعقاب حلقة عمل يسرت تنظيمها البعثة في بور في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لإزالة العداوات بين شباب دينكا بور في بلدة بور وشباب نوير في موقع الحماية في بور، جرى تيسير تنظيم برنامج متابعة بعنوان ”الرياضة من أجل السلام“ في كانون الأول/ديسمبر. وفي بلدة واو، يسّرت البعثة عقد مناقشة بين مسؤولين حكوميين ومشردين بشأن تهيئة بيئة مؤاتية للعودة الآمنة والطوعية للسكان المشردين. وتشاركت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تيسير مؤتمر قبل موسم الهجرة للرعاة من قبيلة المسيرية السودانية والجهات المضيفة من قبيلة دينكا ملوال في أويل الشرقية للتخفيف من العنف المتصل بالهجرة. ودعمت البعثة أيضا إقامة منتدى للحوار مع المجتمعات المحلية الواقعة إلى الشرق من بانتيو لإدارة النزاع بين المجتمعات المحلية فيما يتعلق بعودة المشردين. ونظمت البعثة بالمثل ثلاثة منتديات للحوار للمجتمعات المحلية المتنازعة في أبوك وأقوك وكواك وأبيم في قوقريال للتخفيف من حدة التوترات. ونظمت البعثة أيضا، بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية، حوارات في يامبيو وتوريت لتعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية والقوات النظامية.

٣٢ - وفي إطار المستوى الثاني، المتعلق بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني، كانت البعثة، في ١٣ شباط/فبراير، توفر الحماية لـ ٢٠٤ ٢٤٧ من الأشخاص المشردين داخليا في خمسة مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة. وشمل ذلك ١١٤ ٢٤٥ شخصا في بانتيو، و ٣٨ ١١٣ شخصا في جوبا، و ٢٤ ٤١٧ شخصا في ملكال، و ٢ ٢٩٦ شخصا في بور، و ٢٥ ١٧٦ شخصا في واو. ووفرت منطقة للحماية المؤقتة في لير، جنوب ولاية الوحدة، ملاذا لـ ١ ٣١٦ شخصا من المشردين داخليا. وتجدر الإشارة إلى انخفاض طفيف في عدد الأشخاص المشردين داخليا في مواقع الحماية بسبب إغلاق موقع ملوط والتخفيف من الاكتظاظ في مواقع الحماية في واو. ومن أجل تعزيز الطابع المدني للمواقع، واصلت البعثة عقد اجتماعات أسبوعية مع قادة المجتمعات المحلية لتذكيرهم بمسؤوليتهم في الحد من الإجرام داخل المواقع. وفي جوبا، عقب الهجوم الذي وقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ على موظفي المساعدة الإنسانية، عقدت البعثة اجتماعات مع قادة المجتمعات المحلية ومقدمي الخدمات الإنسانية لمعالجة المظالم والتأكيد مجددا على سياسة عدم التسامح إطلاقا التي تتبعها البعثة فيما يتعلق بالعنف ضد الشركاء في مجال العمل الإنساني. ونُظّمت لقاءات مفتوحة منتظمة مع ممثلي المجتمعات المحلية في مواقع واو وملكال وبانتيو لمناقشة تدابير البعثة للتصدي للإجرام.

٣٣ - وأجرت البعثة ١٦٤ عملية بحث في مواقع حماية المدنيين، أسفرت عن مصادرة مواد محظورة مثل الأسلحة والذخائر والمخدرات غير المشروعة وممتلكات الأمم المتحدة المسروقة. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، كان هناك ما مجموعه ٢٥ شخصا يشتبه في مسؤوليتهم عن وقوع حوادث أمنية خطيرة داخل مواقع الحماية محتجزين في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة في بانتيو وجوبا وملكال. وسُجِّل كذلك ما مجموعه ٣٤٢ حادثا إجراميا وأمنيا داخل مواقع الحماية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أبلغ عن أعلى نسبة من هذه الحوادث في بانتيو (١٦٠ حادثا)، تلتها جوبا (٧٩ حادثا) وملكال (٦٨ حادثا). وتمثلت أكثر أشكال الحوادث الأمنية المسجلة شيوعا في الاعتداء (٣٩) تلته السرقة (٢٥). ووقع أخطر الحوادث الأمنية في مواقع الحماية في ١ كانون الثاني/يناير في موقع الحماية في بانتيو، عندما أصيب أربعة من أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة بجروح وتعرضت ثلاث مركبات تابعة للبعثة

لأضـــرار. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، اســـتجابت البعثة لحالة أمنية تتعلق بعملية قامت بها أجهزة الأمن الوطنية بهدف إلقاء القبض على خاطفين مزعومين بالقرب من موقع لحماية المدنيين في جوبا. وعزلت البعثة الموقع وزادت عدد الدوريات المسيرة ضمن المنطقة الخالية من الأسلحة حول الموقع وقامت في نفس الوقت بعملية تفتيش لضمان خلو الموقع من المشبوهين أو الأنشطة غير المشروعة. واشتدت التوترات مع السـلطات بشـأن أنشـطة إجرامية متصـورة تنطلق من داخل مواقع حماية المدنيين في جوبا بسـبب عدة حوادث وقعت في كانون الثاني/يناير، مما دفع البعثة إلى تعزيز دورياتها والسـعي من أجل تحسـين التنسـيق وتبادل المعلومات مع السلطات الوطنية في الميدان.

٣٤ - وواصـــلت البعثة التركيز على ردع أعمال العنف ضـــد المدنيين خارج مواقع الحماية التابعة لها والتخفيف من حدتها. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، سُـيِّر ما مجموعه ١٢٤ ٦ دورية (قصـيرة وطويلة المدة، وجوية ونهرية وراجلة) بما في ذلك دوريات منتظمة خارج مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وبور وملكال وواو. وشملت الجهود النشـــر الاســـتباقي وتســـيير الدوريات في المناطق المتضـــرِّرة من النزاعات أو المهدَّدة بنشـــوبها، بما في ذلك الدوريات الراجلة المتكاملة بهدف تقييم الحالة وتســـهيل التعامل مع المجتمعات المحلية المضيفة والأشخاص المشرَّدين. وزادت البعثة جهودها في مجال تسيير الدوريات على الضـــفة الغربية لنهر النيل وفي مناطق كاكا، وميووت، وناصـــر وباجاك. وفي ولاية أعالي النيل، واصـــلت البعثة تسـيير دوريات منتظمة إلى أبوروك وكدوك وتونغا. وسـيرت البعثة أيضـا دوريات إلى مناطق أكوبو، وكوبيبت، وشمال شـــرق جونقلي، وكاجو - كاجي، وراجا، وواو، ومنطقة مثلث واو، ومنطقة ياي التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأجرت مناقشات بشأن إعادة إرســـاء وجود البعثة في أكوبو لردع النزاعات والتخفيف من حدتها، وتهيئة بيئة مؤاتية للمســـاعدة الإنسـانية والعودة المحتملة للأشـخاص المشـردين داخليا. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، دشـنت البعثة قاعدة جديدة في ياي، ولاية وسط الاستوائية، بهدف بناء الثقة لتشجيع عمليات العودة الطوعية.

٣٥ - وفي إطار المستوى الثالث، المتعلق بتهيئة بيئة توفر الحماية، تواصلت البعثة مع السلطات والمجتمع المدني لتهيئة بيئة أكثر ملاءمة لعودة السكان المشردين. وفي ملوط، قدمت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع الشركاء في مجال العمل الإنساني، الدعم لعودة ٢٥٥ من المشردين وإعادة إدماج حوالي ٣٠٠ شخص في ملوط. وأغلق موقع حماية المدنيين في ملوط في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وفي بور، يســرت البعثة والشــركاء في مجال تقديم المعونة الإنســانية عودة ٢٥١ من المشــردين إلى فنجاك. وفي واو، أحرزت البعثة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنســـاني تقدما في تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تهيئة بيئة حمائية ومؤاتية لعودة السكان المشـردين. وفي الوقت نفسـه، بدأت البعثة تنفيذ ٢٠ من المشـاريع ســـريعة الأثر التي تهدف إلى دعم المجتمعات المحلية المضـــيفة حول مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، والترويج للتعايش الســـلمي، وتعزيز عمليات الشـــرطة الوطنية حول المواقع، وتهيئة الظروف المؤاتية للعودة وإعادة الإدماج. وفي بانتيو، عززت البعثة أيضـــا توســـيع مفهوم المنطقة الخالية من الأســـلحة، مع موافقة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنسـاني والحكومة على التنسيق بشـأن تطهير المنطقة الواقعة حول المحيط وإنشاء طريق دائري لتيسير تسيير البعثة للدوريات.

٣٦ - وواصلت البعثة العمل مع النساء على المستوى دون الوطني بشأن منع العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. وفي نهاية كانون الأول/ديسـمبر، كان قد نظم ٢١ من عمليات ومنتديات الحوار مع قيادات نسـائية في المجتمع المدني والمنظمات

المجتمعية بشأن المواضيع المذكورة أعلاه. وبناء على دراسة مشتركة أجريت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن القدرات في نظام العدالة الوطني، ظلت البعثة تجمع المعلومات والبيانات عن المحاكمات في الجرائم المتصلة بالنزاع المرتكبة ضد النساء والأطفال. ويمثل هذا النشاط جزءا من الجهود الرامية إلى إنشاء وحدة خاصة تركز عملها على الجرائم المتصلة بالنزاع، وخاصة العنف الجنسي والجنساني.

باء - رصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها

٣٧ - ظلت بيئة حقوق الإنسان في جنوب السودان متدهورة. واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حوادث القتل والعنف الجنسي المتصل بالنزاع وتشريد المدنيين، في جميع أنحاء البلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بالتحقق من مقتل ما لا يقل عن ١٤٨ مدنيا، من بينهم ٩ نساء، وما لا يقل عن ٤١ حالة إصابة، شملت ١١ امرأة. وهناك مؤشرات قوية على أن الأرقام الفعلية أعلى بكثير، لكن انعدام الأمن وحالات منع الوصول إلى الوجهات المقصودة لا يزالان يعيقان التحقيقات في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المزعومة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه موظفو حقوق الإنسان بالبعثة حالات تأخير ومُنعوا من الدخول من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان ومفوض إحدى المقاطعات. وقامت البعثة بتوثيق ١٩ حادثا من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي مست ما مجموعه ٢٤ من الضحايا الإناث، منهن ١١ فتاة. وشملت الحوادث ١٠ حالات اغتصاب، و ٨ حالات اغتصاب جماعي، ومحاولة اغتصاب واحدة. ونُسبت عشرة حوادث إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، وستة إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، واثنان إلى مسلحين مجهولين، وحادث واحد إلى جهاز الأمن الوطني.

٣٨ - وفي خضم انعدام الأمن المتزايد، أصدر الرئيس في ١١ كانون الأول/ديسمبر الأمر الجمهوري رقم ٢٠١٧/٣٥ الذي أعلن فيه حالة طوارئ مدتها ثلاثة أشهر في البحيرات الغربية وقوك والبحيرات الشرقية وأذن باستخدام القوة في نزع سلاح الشباب المسلح. وتلاحظ البعثة أن المتطلبات الإجرائية لحالة الطوارئ لم تتحقق بموجب قانون جنوب السودان على ما يبدو. واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ حالة الطوارئ في قوقريال وتونج وواو وأويل الشرقية، التي تم تمديدها بموجب الأمر الجمهوري رقم ٢٠١٧/٢٨ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأثيرت مخاوف بشأن التقارير التي تفيد بزيادة صلاحيات اعتقال المدنيين واحتجازهم التي أعطيت للجيش الشعبي لتحرير السودان، ولا سيما في قوقريال وأويل الشرقية، على الرغم من أن هذه الصلاحيات لا يجيزها القانون. وفي كلمة موجهة للجمهور ألقاها حاكم ولاية قوك في ٢٦ كانون الثاني/يناير في كويبيت بالبحيرات، أعلن أنه في ظل حالة الطوارئ، فإن الجرائم التي ارتكبها المدنيون قبل وبعد إعلان حالة الطوارئ، مثل القتل والسرقة والنهب، ستجري مقاضاتها من جانب المحكمة العسكرية. وعلاوة على ذلك، حذر من أن الجيش قد تلقى أوامر بنزع السلاح بالقوة و ''إطلاق النار'' في حال رفض الامتثال. غير أنه بموجب الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١١، لا ينبغي تعليق الحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة أثناء حالة الطوارئ.

٣٩ - ولا تزال ظروف الاحتجاز ومرافق السجون سيئة للغاية بما يتعارض مع المعايير الدولية، في ظل حالات الاحتجاز المطول والتعسفي والاحتجاز بالوكالة. فعلى سبيل المثال، سجلت البعثة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء أنشطة الرصد التي اضطلعت بها في سجن أويل المركزي، ٨٦ حالة

من حالات الاحتجاز المطول والاحتجاز التعسفي. ولا يزال الاكتظاظ يمثل شاغلا رئيسيا داخل هذا المرفق الذي كان يستوعب في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ أكثر من ٤٠٠ من السجناء والمحتجزين مقابل طاقة استيعابية مبلغ عنها قدرها ١٥٠ شخصا. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، في سجن توريت، تبيَّنت البعثة ٦٥ محتجزا رهن المحاكمة، منهم ٨ قاصرين من الذكور وامرأتان بالغتان، كانت صلاحية مذكرات احتجاز ٩ منهم قد انتهت.

٤٠ - ولا تزال المساءلة عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة فيما يتصل بالنزاع وغير ذلك من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق. ففي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس مرسوما يقضي بترقية ثلاثة من المسؤولين المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات التي أعدّت بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥) ليتولوا مناصب داخل قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ٩ شباط/فبراير، أعلنت المحكمة الخاصة التي شكلتها المحكمة العسكرية العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان إرجاء الأحكام الصادرة في قضية ١١ جنديا من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان اتهموا بارتكاب مختلف الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان في مجمع فندق تيرين (Terrain hotel) في تموز/يوليه ٢٠١٦.

٤١ - وفي ١٢ شباط/فبراير، حكمت المحكمة العليا في جوبا بالإعدام شنقا على جيمس غاتديت داك، السكرتير الصحفي السابق لزعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، ريك مشار، لانتهاكه أحكام المادة ٦٤ (الخيانة) من قانون العقوبات في جنوب السودان (٢٠٠٨)، وبالسجن لمدة ٢٠ عاما لانتهاكه أحكام المادة ٧٥ (نشر أو نقل بيانات كاذبة تسيء إلى جنوب السودان)، وبالسجن لمدة سنة واحدة لانتهاكه أحكام المادة ٧٦ (تقويض سلطة الرئيس أو إهانته). وللسيد داك الحق في الطعن في الحكم في غضون ١٥ يوما.

٤٢ - ولا تزال البيئة التي يشتغل فيها كل من وسائط الإعلام والصحفيين في جنوب السودان صعبة للغاية، ولا يزال الصحفيون عرضة لأعمال المضايقة والتهديد والاعتقال والاحتجاز التعسفيين غير المبررة من قبل قوات الأمن. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت البعثة عن قلقها لجهاز الأمن الوطني إزاء الرقابة، التي استمر حدوث حالات منها، مثل الرقابة التي فرضت على صحيفة جوبا مونيتور (Juba Monitor) في ٧ كانون الأول/ديسمبر وصحيفة دون (Dawn) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٧ شباط/فبراير، نشرت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان تقريرا سنويا يغطي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأشير في التقرير إلى أن الانتهاكات المتصلة بالنزاع، مثل القتل والعنف الجنسي والتشريد الجماعي للسكان المدنيين، لا تزال سائدة. ومن جملة التوصيات، دعت اللجنة الحكومة إلى إنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية المتوخاة في الفصل الخامس من اتفاق السلام لعام ٢٠١٥. وفي شباط/فبراير أيضا، نشرت شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا عن الحق في حرية الرأي والتعبير في جنوب السودان منذ أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة سبع دورات تدريبية بشأن معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني استهدفت ٣٧٢ ممثلا لأجهزة الأمن الحكومية، من بينهم ٩٥ امرأة. وشملت حملات التوعية العامة بشأن حقوق الإنسان ٢٥ دورة بشأن مبادئ حقوق الإنسان الأساسية لفائدة ٦٠٢ ١ من المشاركين، من بينهم ٠٦١ ١ امرأة. وفي الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، الذي يصادف يوم حقوق الإنسان، قدمت الأمم المتحدة الدعم لأنشطة التوعية للاحتفال بالحملة السنوية للنشاط العالمي لإنهاء العنف الجنساني. وقامت البعثة أيضا بتدريب ٤٠ من

أعضـاء جهاز الأمن الوطني و ٣٠ من أعضـاء المجالس التشـريعية للولايات في جوبا في مجال منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثَّقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأطفال في النزاعات المسـلحة ٩٢ حادثاً، جرى التحقق من ٤٢ منها بوصـفها انتهاكات جسـيمة، تضـرر منها ما لا يقل عن ٢ ١٥٤ طفلا (١ ٢٥٤ صـبيا و ٨٨٨ فتاة و ١٢ طفلا لم يحدد جنسـهم). ونُسـب ما يقرب من نصـف الحوادث التي جرى التحقق منها إلى الجيش الشـعبي لتحرير السودان.

٤٥ - وواصـلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تقديم الدعم للجنة الوطنية لنزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج في عملية فرز الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسـلحة في ولاية غرب الاسـتوائية على أسـاس تقدير سـنهم. وأتاح التقدير تحديد ما مجموعه ٧٠٠ طفل، منهم ٢١٨ فتاة، مرتبطين بجماعتين مسـلحتين. وقد تم الإفراج رسميا عن مجموعة أولية تتكون من ٣١١ من الأطفال في ٧ شـباط/فبراير. ويسـرت البعثة تنظيم ٥٠ دورة تدريبية ودورة للتوعية بشـأن حماية الأطفال لفائدة ٣ ٤٥٧ مشـاركا (منهم ١ ٢٤٢ امرأة) من أفراد البعثة وأفراد القوات والجماعات المسـلحة والسـلطات العامة وأفراد المجتمعات المحلية.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٤٦ - تواصـل البعثة توفير الحماية العسـكرية لإيصـال المسـاعدات الإنسـانية حيثما يطلب ذلك. ومن الأمثلة على ذلك خلال الفترة المشـمولة بالتقرير حماية بعثات المسـاعدة الإنسـانية في أمادي وإيزو وموندري وطمبرة في غرب الاسـتوائية وغيت وربكونا في ولاية الوحدة، وأبوروك وتونغا في أعالي النيل. وواصلت الفرق الهندسية أيضا إصلاح وتحسين أجزاء من الطرق والجسور لصالح الاقتصاد المحلي ولأغراض إيصـال المعونة الإنسـانية على السـواء. ومن الأمثلة على ذلك أعمال إصـلاح الطريق الرابطة بين ملكال وملوط على طول مسـافة ٢٠٥ كيلومترات، التي اسـتُهلت في تشـرين الثاني/نوفمبر؛ وأعمال إصـلاح جسـر أكوكا في أعالي النيل في مطلع كانون الثاني/يناير؛ وأعمال تأهيل الطريق الرابطة بين بور وبيبور التي أنجزت في شـباط/فبراير. وفي كانون الأول/ديسـمبر، أعلنت البعثة خططا لمضاعفة حجم أعمال إصلاح الطرق وتأهيلها التي تقوم بها البعثة سنويا، بهدف بلوغ مسافة ٢ ٣٥٠ كيلومترا في عام ٢٠١٨.

٤٧ - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، اضـطلعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بأنشـطة المسـح وإزالة الألغام في أبوروك وماتيانق وأورينغ في أعالي النيل، بناء على طلب منظمات المعونة الإنسـانية. وبالإضـافة إلى ذلك، قامت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام بمسـح وتطهير مهابط الطائرات في جانغوك وملكال وبيبور وربكونا لدعم البعثة والعمليات الإنسـانية. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، تم نشـر ٤٩ فريقا من أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام في أنحاء البلد، وجرى مسـح وفتح مسـاحة تبلغ ٣ ٣٥٦ ٤٨٠ مترا مربعـا في المجموع، وكـذلـك إزالـة وتـدمير ١١ ١٢٦ قطعـة من المتفجرات الخطرة و ١٧٨ ٤٠٩ قطع من الأسلحة الصغيرة والذخائر.

دال – دعم تنفيذ اتفاق السلام

٤٨ – واصل ممثلي الخاص استخدام مساعيه الحميدة لدعم التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، والتشديد على أهمية مشاركة جميع الأطراف بحسن نية في منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وحضر جولتَيْ المحادثات اللتين أجريتا في أديس أبابا أديس. واجتمع أيضا مع شخصيات المعارضة الرئيسية خارج البلد لتشجيع مشاركتها في جهود التنشيط. كما اجتمع بانتظام مع الرئيس والقادة الوطنيين في جوبا، فضلا عن الجهات الفاعلة على صعيد الولايات وعلى الصعيد المحلي، لتشجيعهم على الانضمام إلى اتفاق وقف الأعمال العدائية. وبالإضافة إلى ذلك، استضاف اجتماعات منتظمة للسلك الدبلوماسي في جوبا لمواءمة مواقف الشركاء الدوليين دعما لعملية السلام الشاملة.

٤٩ – وواصلت البعثة دعم عمليات آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بتوفير الدعم اللوجستي والحماية العسكرية، وتيسير تحركات أفرقة الرصد والتحقق الاثني عشر التابعة للآلية، والمشاركة في الدوريات المتكاملة أثناء الزيارات الميدانية. وبعد توقيع اتفاق وقف الأعمال القتالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وفي ضوء زيادة المسؤوليات المنوطة بالآلية، اجتمعت البعثة بانتظام مع الآلية لتبسيط عملية التنسيق والدعم، التي شملت التخطيط لزيادة الدوريات الوقائية المشتركة وتحسين قابلية الاستجابة عند النشر على إثر انتهاكات وقف إطلاق النار. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، شاركت البعثة في حلقة عمل تقنية عُقدت في أديس أبابا مع الآلية والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجماعات المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان، للمساعدة في رسم خرائط لمختلف مواقع الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلد.

٥٠ – ودعما لهدف اتفاق السلام المتمثل في إنشاء وحدات شرطة متكاملة مشتركة، دأبت البعثة على تنفيذ توصيات لمعالجة مسائل التسجيل والتدريب وغيرها من المسائل التي نشأت مع الدفعة الأولى من الشرطة المتكاملة المشتركة. ودأب أفراد شرطة البعثة على تقديم المشورة بعد التدريب إلى خمس شُعَب للشرطة في مدينة جوبا، وساعدوا في تطوير نظام سجلات الموظفين في مقر الشرطة المتكاملة المشتركة. ويجري حاليا تسجيل ضباط الشرطة المتكاملة المشتركة في قاعدة بيانات جهاز الشرطة الوطنية.

٥١ – ولا يزال التقدم المحرز في إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان وآليات العدالة الانتقالية الأخرى، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، محدودا. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أقر مجلس الوزراء مشروع النظام الأساسي ومذكرة التفاهم للمحكمة المختلطة. ويحدد النظام الأساسي دور المحكمة المقررة وهيكلها وتكوينها واختصاصها. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، نظمت لجنةٌ كلفتها الحكومة بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ولَأْم الجراح مناقشة لمدة ثلاثة أيام في جوبا بشأن الأساس التشريعي المقرر للجنة. وفي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير، عقدت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا بشأن العدالة الانتقالية بمشاركة قادة المجتمعات المحلية في مواقع حماية المدنيين في جوبا ووزارة العدل من أجل التماس الآراء المتعلقة بعمليات وآليات العدالة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق السلام لعام ٢٠١٥. واتفق المشاركون على أن العدالة الانتقالية ينبغي أن تظل مجالا من مجالات المناقشة ذات الأولوية، وأوصوا بأن يمدد منتدى التنشيط في أديس أبابا المواعيد النهائية لإنشاء آليات للعدالة الانتقالية وأن يعجل بإنشاء المحكمة المختلطة.

٥٢ - واضـطلعت محطة الإذاعة العامة التابعة للبعثة، وهي إذاعة مرايا، بدور نشـط في زيادة وعي الجمهور باتفاق وقف الأعمال القتالية الذي أُبرم في كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٧. وهي تواصـل زيادة برامجها واسـتكشـاف سـبل توسـيع نطاق تغطيتها لتشـمل المزيد من الأجزاء النائية من جنوب السـودان. وتقوم البعثة أيضـا بإعداد مواد إعلامية مطبوعة عن اتفاق وقف الأعمال القتالية، بلغات منها اللغات المحلية، بغرض توزيعها على الجمهور. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير، دعمت البعثة حلقة عمل بشأن تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام في جنوب السودان.

سادسا - ملاك موظفي البعثة وحالة نشرهم

٥٣ - في ١٢ شـباط/فبراير ٢٠١٨، بلغ قوام موظفي البعثة المدنيين ٢ ٦٦٤ موظفا، بما يشـمل ٨٧٦ موظفا دوليا (من بينهم ٢٢٨ امرأة يمثلن نسـبة ٢٦ في المائة)، و ١ ٣٩٥ موظفا وطنيا (من بينهم ١٩٧ امرأة يمثلن نسبة ١٤ في المائة)، و ٣٩٣ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة (من بينهم ١٢٢ امرأة يمثلن نسبة ٣١ في المائة). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُيِّن مركز لتنسيق شؤون المرأة تابع للبعثة.

٥٤ - وبلغ قوام الشـرطة في ١٢ شـباط/فبراير ١ ٦٤٣ ضـابطا (من أصـل القوام المأذون به وهو ٢ ١٠١ ضـابط)، وهو يشـمل ٥٥٣ فردا من أفراد الشـرطة المقدمين من الحكومات (من بينهم ١١٠ نسـاء يمثلن نسـبة ٢٠ في المائة)، و ١ ٠١٩ فردا في وحدات الشـرطة المشـكلة (من بينهم ١٥٣ امرأة يمثلن نسـبة ١٥ في المائة)، و ٧١ من موظفي السـجون (من بينهم ٢٠ امرأة يمثلن نسـبة ٢٨ في المائة). ويتوقع حاليا أن يشهد شهر آذار/مارس ٢٠١٨ وصول وحدة شرطة مشكلة غانية قوامها ١٧٠ شرطيا إلى واو، ونشر وحدة شرطة مشكلة رواندية تتألف من إناث فقط في جوبا.

٥٥ - وفي ١٢ شـباط/فبراير، بلغ قوام أفراد البعثة ١٢ ٩٨٧ فردا عسـكريا، وهو يشـمل ١٨٧ من ضباط الاتصال العسكريين (من بينهم ١٥ امرأة يمثلن نسبة ٨ في المائة)، و ٣٨٤ من ضباط الأركان العسـكريين (من بينهم ٤٢ امرأة يمثلن نسـبة ١١ في المائة)، و ١٢ ٤١٦ من أفراد الوحدات العسكرية (من بينهم ٣٧٨ امرأة يمثلن نسبة ٣ في المائة).

٥٦ - ومن بين القوام المأذون به لقوة الحماية الإقليمية البالغ ٤ ٠٠٠ فرد، تلقى ١ ٠٣٠ فردا حتى الآن تدريباً توجيهياً، بما في ذلك ٢٧ فردا من أفراد عنصر المقر وقوامهم ٤١ شخصا، وكامل عدد أفراد الوحدة الهندسـية البنغلاديشـية، والسـرية النيبالية العالية التأهب، والسـرية المتقدمة التابعة لكتيبة المشـاة الإثيوبية. وفي شـباط/فبراير، بدأت الهيئة الرئيسـية لكتيبة المشـاة الرواندية تفد إلى البلد، ومن المتوقع أن يُستكمل نشرها بحلول مطلع آذار/مارس.

٥٧ - وواصـلت البعثة تعزيز برنامجها المتعلق بالسـلوك والانضـباط، مع التشـديد على النهج الجديد للأمين العـام، على النحو المبين في تقريره الصـادر في شـباط/فبراير ٢٠١٧ (A/71/818 و A/71/818/Corr.1 و A/71/818/Add.1). وتمشيا مع المسؤوليات المبينة في ذلك التقرير، نظمت البعثة جلسـات إحاطة توجيهية لجميع الموظفين المعيَّنين حديثا، ووضـعت برنامجا للتدريب الإلزامي لتجديد المعلومات يركز على النهج الجديد للأمين العام. ووضـعت البعثة أيضـا خطة شـاملة لتقييم مخاطر الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين تنطوي على إجراء تقييمات للمخاطر بانتظام والمتابعة والمسـاءلة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تلك التقييمات.

٥٨ - وأجرت جميع الوحدات العسكرية تقييمات لمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مواقع كل منها. وفي شراكة مع فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أنشئت آليات مجتمعية لتلقي الشكاوى في أويل وبانتيو وبور وغوروم وجوبا وملكال ويامبيو. والهدف من ذلك هو تزويد المجتمع المحلي بقنوات آمنة وسرية وموثوق بها للإبلاغ عن أي ادعاءات بحدوث انتهاكات من جانب موظفي الأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قام المدافع عن حقوق الضحايا التابع للأمم المتحدة بزيارة إلى جنوب السودان لتعزيز جهود البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجَّلت البعثة ١٢ ادعاء، وبذلك يبلغ حاليا العدد الإجمالي للادعاءات التي لم يُبت فيها بعد ١٣٩ ادعاء.

سابعا - الانتهاكات المخلَّة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجَّلت البعثة ما مجموعه ٣٠ حادثا من الحوادث التي تضمنت انتهاكات لاتفاق مركز القوات. ومما يثير القلق بوجه خاص حادثٌ وقع في لير في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، واشتبكت فيه قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في قتال عنيف على مقربة من قاعدة العمليات المؤقتة للبعثة. وقدمت البعثة احتجاجا على الحادث إلى حاكم ليتش الجنوبية، الذي تعهد بعدم نشر جنود أو السماح بإطلاق نيران الأسلحة في محيط القاعدة.

٦٠ - وسُجِّلت في المجموع ١٢ حادثة تنطوي على فرض قيود على التنقل أثرت على عمليات البعثة. ومما يبعث على القلق بصفة خاصة القيود المفروضة على الدوريات الراجلة التابعة للبعثة في توريت منذ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وحتى الآن، لم تقدم الحكومة أسبابا مقنعة لفرض هذه القيود. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّلت خمس من حالات منع وصول موظفي حقوق الإنسان في البعثة الذين يقومون برصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وأبلغ أيضا عن حالتين جديدتين من حالات اعتقال واحتجاز أفراد البعثة. وفي إحدى هاتين الحالتين، أُفرجَ عن الموظف المعتقل بعد احتجازه لمدة أربعة أيام، بينما أُفرجَ عن الموظف المعتقل في الحالة الأخرى بعد احتجازه لمدة ست ساعات تقريبا. ولا يزال مكان وجود موظفَيْن اعتُقلا في عام ٢٠١٤ مجهولا، وتمنع البعثة من الوصول إليهما على الرغم من الطلبات العديدة الموجهة إلى أعلى مستويات الحكومة.

٦١ - ولا تزال انتهاكات الالتزام بتيسير دخول أفراد البعثة إلى جنوب السودان مستمرة. ففي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، مُنع خمسة من أفراد البعثة يحملون تأشيرات دخول سارية المفعول من الدخول مجددا إلى البلد في مطار جوبا الدولي من جانب موظفي مديرية الجنسية والجوازات والهجرة حيث لم تكن جوازات مرورهم الخاصة بالأمم المتحدة تحمل أختام الخروج من نقاط مغادرتهم. وبمعزل عن هذه الحوادث، سُجِّلت حالتان تعرض فيهما أفراد البعثة لمضايقات أو للاعتداء؛ وسُجِّلت حالتان تعرَّضت فيهما ممتلكات البعثة للمصادرة.

٦٢ - وسُجِّلت ست حوادث شارك فيها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار. وشكلت أربع حوادث في أعالي النيل وواحدة في غرب بحر الغزال انتهاكات لحرية التنقل، في حين كانت إحدى الحالات المسجلة في ولاية الوحدة تنطوي على تهديد لأفراد البعثة ومبانيها.

٦٣ - وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة بالانتهاكات من خلال إعداد سجل شهري بالحوادث وعقد اجتماعات شخصية مع المسؤولين المعنيين.

٦٤ - وللوقاية من الأخطار التي تهدد موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها وللتخفيف من حدتها، تواصل البعثة تنفيذ تدابير إدارة المخاطر الأمنية، بما في ذلك تعزيز الحماية المادية لمباني الأمم المتحدة، واستخدام نظم الإنذار ونظم تتبع الموظفين وتوثيق التعاون وتبادل المعلومات والتنسيق مع الأجهزة الأمنية الحكومية. وتواصل البعثة استخدام قنواتها المتعددة الوسائط للاتصال والتوعية لتعزيز فهم الجمهور لولاية البعثة ودور حفظة السلام في بناء السلام وحماية المدنيين في جنوب السودان.

ثامنا - الجوانب المالية

٦٥ - خصّصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٨/٧١، مبلغاً قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٧١ ١ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وحتى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٢٨٥,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٥١٢,٥ ٢ مليون دولار. وسُدِّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بينما سُدِّدت تكاليف المعدّات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

٦٦ - يتيح منتدى التنشيط الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فرصة هامة للحكومة والأطراف في المعارضة لاستئناف الحوار بهدف تحقيق السلام المستدام. وشكل اتفاق وقف الأعمال القتالية الموقع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر إنجازا هاما، وأعطى دليلا إيجابيا على أن الأطراف قد تكون مستعدة لإسكات البنادق والعمل أخيرا على تحقيق السلام. غير أن الانتهاكات المتحقَّق منها التي أعقبت ذلك، وتبادل الاتهامات بين الأطراف، أثارت شكوكا فيما يخص مدى تصميم الأطراف على احترام الاتفاقات التي توقعها. ومرة أخرى، لا بد لي من تذكير الأطراف بأن المنطقة والمجتمع الدولي يتابعان ما يحدث عن كثب، على نحو ما جرى تأكيده في بيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ٨ شباط/فبراير، وبأن مخالفي ومفسدي الاتفاق من الأفراد سيواجهون ما يترتب على ذلك من عواقب. وتتيح جهود التنشيط هذه فرصة للأطراف لكي تثبت للعالم - ولشعب جنوب السودان - بأنها تستطيع وضع خلافاتها جانبا من أجل البلد وشعبه. ويقتضي ذلك اقتران الحوار والاتفاقات بإدخال تغييرات موازية على الأعمال التي تضطلع بها جميع الأطراف، وتحسن الأوضاع على أرض الواقع.

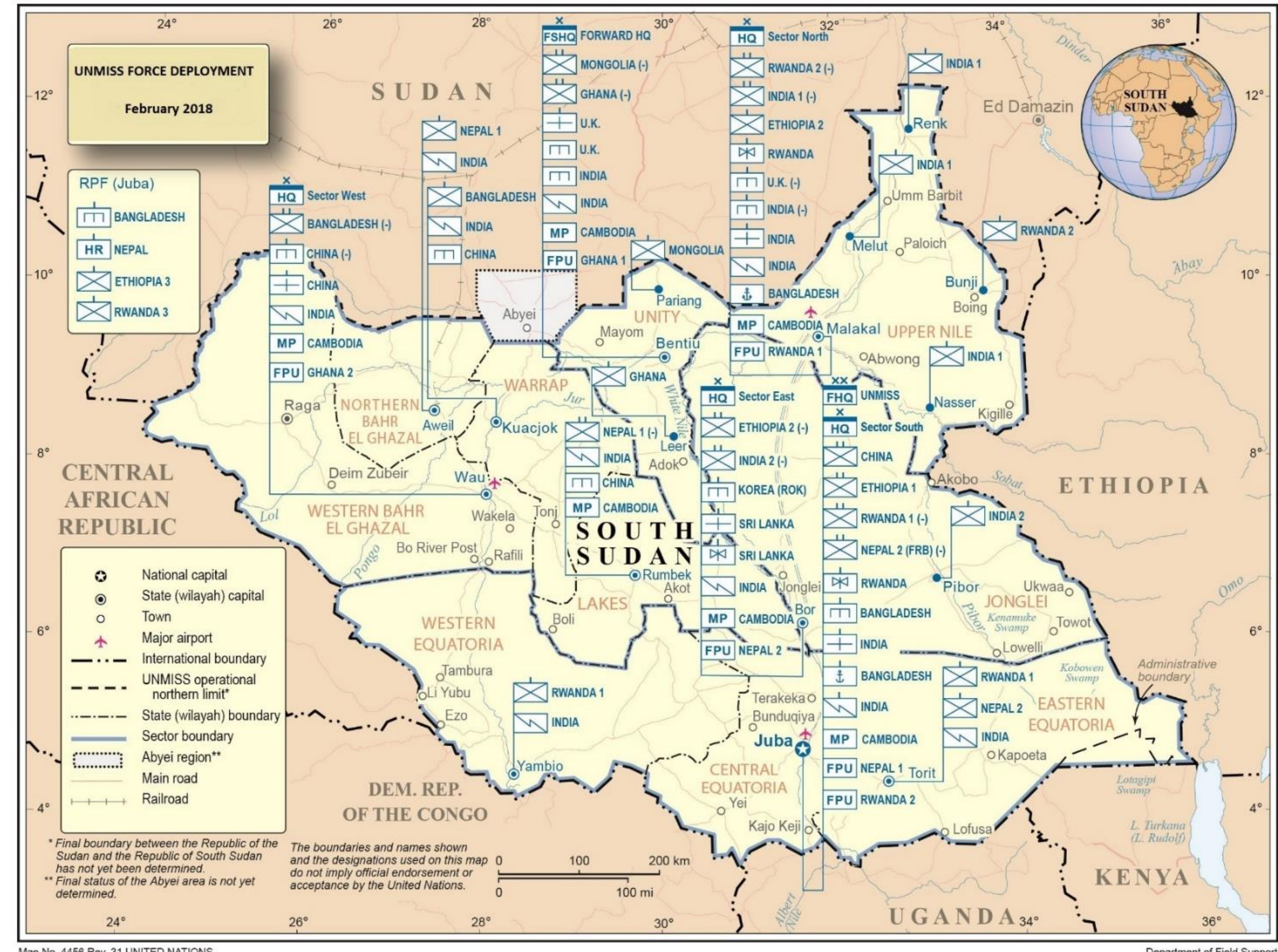
٦٧ - وفي الوقت نفسه، وإذ أشير إلى المخاطر التي قد تنشأ عن مبادرات السلام المتباينة وغير المنسقة، أحث جيران جنوب السودان والمنطقة والمجتمع الدولي ككل على ضمان تنسيق جميع الجهود المبذولة تنسيقا جيدا من أجل تعزيز عملية السلام وإظهار وحدة الهدف من جانب أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، وهو أمر حاسم لإنهاء الأزمة في جنوب السودان.

٦٨ - ومن المشجع أن نلاحظ داخل جنوب السودان المناقشات المفتوحة عموما والصريحة نسبيا التي دارت أثناء مشاورات الحوار الوطني، فضلا عن النوايا الإيجابية التي أعرب عنها قادة الحوار الوطني. ومن الواضح أن ثمة أوجه قصور تشوب مدى تغطية الحوار وشموليته. ولكنني أشجع قادة الحوار الوطني على أن يتحلوا بالجرأة، وأن تكون حكومة جنوب السودان منفتحة على الآراء والتوصيات الواردة في الحوار. كما أحث الحكومة على اتخاذ تدابير للتصدي لتدهور حالة حقوق الإنسان في البلد، التي لا تزال خطيرة في الوقت الحاضر.

٦٩ - وبالاقتران مع متطلبات السلام، هناك متطلبات إنسانية لإنقاذ الأرواح ومساعدة الملايين من أبناء جنوب السودان الذين يواجهون الفقر وانعدام الأمن الغذائي وندرة الخدمات الأساسية. وأثني على الجهود المبذولة في هذا الصدد من جانب منظمات المعونة الإنسانية والعاملين فيها. بيد أن مستوى التهديدات والمخاطر التي يواجهونها في عملهم أمر غير مقبول، كما يشهد على ذلك عدد العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا في جنوب السودان: ٢٨ عاملا في عام ٢٠١٧، وهو مستوى غير مسبوق. ولذلك، فإنني أحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تعطل إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، والامتناع عن فرض قيود أخرى على إيصال المساعدات. وبالمثل، فإنني أدعو الحكومة إلى التقيد بالتزاماتها بإزالة العوائق أمام البعثة وتيسير عملياتها، بما في ذلك نشر قوة الحماية الإقليمية.

٧٠ - ومن المقرر أن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في آذار/مارس ٢٠١٨ بعد الانتهاء من استعراض البعثة. وإنني على ثقة من أن المجلس سينظر عن كثب في التوصيات الواردة في الاستعراض وسيواصل استكماله، مع مراعاة نتائج منتدى التنشيط الرفيع المستوى.

٧١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري للالتزام الثابت من جانب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للبعثة. ففي ظل قيادة ممثلي الخاص، دافيد شيرر، يعمل هؤلاء الموظفين بشجاعة لحماية مئات الآلاف من المدنيين، وصون حقوق الإنسان، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، والنهوض بعملية سياسية شاملة لجميع الأطراف. وأتوجه بالشكر خصوصا إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي قامت بتوفير ما تحتاج إليه البعثة بشدة من أفراد نظاميين وأصول. وأشيد كذلك بفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية لما أظهروه من بسالة فائقة وما بذلوه من تضحيات هائلة في توفير المساعدة الإنسانية الحيوية للسكان، في ظل ظروف شاقة وخطرة أحيانا. كما أشكر مبعوثي الخاص، نيكولاس هايسوم، لما قدمه من دعم لعملية السلام على الصعيد الإقليمي. وأشيد برئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، رئيس بوتسوانا السابق، فيستوس موغاي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، رئيس مالي السابق، ألفا عمر كوناري، لالتزامهما بالتصدي لمحنة السكان المدنيين في جنوب السودان بالشراكة مع الأمم المتحدة.



Map No. 4456 Rev. 31 UNITED NATIONS
February 2018 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)